

الجمعية العامة الدورة الثالثة والستون
البند ١١٨ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

[بناء على تقرير اللجنة الخامسة (A/63/648/Add.2)]

٢٦١/٦٣ - تعزيز إدارة الشؤون السياسية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٣٦/٦٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة في إطار الباب ١، تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً، والباب ٣، الشؤون السياسية، والباب ٢٨ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية، والباب ٣٥، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ المتعلقة بتعزيز إدارة الشؤون السياسية^(١) وتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن مراجعة الطريقة التي تنتهجها إدارة الشؤون السياسية في إدارة البعثات السياسية الخاصة^(٢) والرسالة المؤرخة ٧ آذار/مارس ٢٠٠٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لأنتىغوا وبربودا ولكوبا لدى الأمم المتحدة^(٣) والرسالة المؤرخة ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٨ الموجهة إلى الممثلين الدائمين لأنتىغوا وبربودا ولكوبا لدى الأمم المتحدة من الأمين العام^(٤) وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة^(٥)،

وإذ تعيد تأكيد نظامها الداخلي،

(١) A/62/521 و Corr.1.

(٢) A/61/357.

(٣) A/C.5/62/24.

(٤) A/C.5/62/25.

(٥) A/62/7/Add.32. للاطلاع على النص النهائي، انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والستون، الملحق رقم ٧ ألف.

وإذ تشير إلى الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم^(٦) والنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة^(٧)،

وإذ تؤكد الطابع الحكومي الدولي والمتعدد الأطراف والدولي للأمم المتحدة،

وإذ تعيد تأكيد الدور الذي تقوم به الجمعية العامة وهيئاتها الحكومية الدولية وهيئات الخبراء المعنية، كل في نطاق ولايته، في مجالات التخطيط والبرمجة والميزنة والرصد والتقييم،

وإذ تسلم بأن منع نشوب النزاعات المسلحة وتسوية المنازعات سلميا يشكلان محور ولاية الأمم المتحدة،

وإذ تسلم أيضا بأن الدبلوماسية الوقائية مهمة أساسية من مهام الأمم المتحدة وتعد أساسية لأداء الأمين العام دوره وأن إدارة الشؤون السياسية مسؤولة في المقام الأول عن الاضطلاع بالدبلوماسية الوقائية ودعم مهام المساعي الحميدة للأمين العام،

وإذ تسلم كذلك بالدور المهم للمساعي الحميدة للأمين العام، بما في ذلك الوساطة في تسوية المنازعات،

١ - تخطط علما بتقرير الأمين العام^(١)؛

٢ - تؤكد أن أي نشاط تقوم به إدارة الشؤون السياسية فيما يتعلق بالدبلوماسية الوقائية وحل النزاعات يجب الاضطلاع به وفقا لمبادئ السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول؛

٣ - تؤكد أيضا أن تحسين قدرة الأمم المتحدة على منع نشوب النزاعات وحلها استثمار أفضل من تحمل تكاليف النزاعات المسلحة وعواقبها؛

٤ - تسلم بالدور الهام الذي تؤديه المرأة في مجال الدبلوماسية الوقائية؛

٥ - تسلم أيضا بأن الأسباب الجذرية للنزاعات المسلحة متعددة الأبعاد مما يستلزم اتباع نهج شامل ومتكامل لمنع نشوب النزاعات المسلحة؛

٦ - تلاحظ أن هدف تعزيز إدارة الشؤون السياسية وترشيدها، بما في ذلك دورها الداعم فيما يتصل بالدبلوماسية الوقائية وحل النزاعات، هو تحسين فعالية وكفاءة الإدارة في الوفاء بولايتها؛

(٦) ST/SGB/2000/8.

(٧) ST/SGB/2003/7.

- ٧ - تؤكد من جديد أن اللجنة الخامسة هي اللجنة الرئيسية المختصة التابعة للجمعية العامة المعهود إليها بالمسؤوليات المتعلقة بالمسائل الإدارية ومسائل الميزانية؛
- ٨ - تؤكد من جديد أيضا دورها في إجراء تحليل شامل للموارد والسياسات البشرية والمالية والموافقة عليها بهدف كفاءة تنفيذ جميع البرامج والأنشطة المقررة تنفيذًا تامًا يتسم بالفعالية والكفاءة وكفاءة تنفيذ السياسات الموضوعة في هذا الصدد؛
- ٩ - تؤكد من جديد كذلك دورها فيما يتعلق بميكل الأمانة العامة، وتؤكد أن الاقتراحات الداعية إلى تعديل الهيكل الإداري العام، وكذلك شكل الميزانية البرنامجية والخططة البرنامجية لفترة السنتين، مرهونة بإجراء استعراض لها والموافقة عليها مسبقًا؛
- ١٠ - تؤكد من جديد قرارها ٢٣١/٥٥ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وتطلب إلى الأمين العام أن يكفل، عند تقديم الميزانية البرنامجية، إدراج الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز لقياس الإنجازات التي تحققت في تنفيذ برامج المنظمة لا برامج فرادى الدول الأعضاء؛
- ١١ - تطلب إلى الأمين العام أن يبحث أوجه التآزر والتكامل الممكنة بين البعثات السياسية الخاصة، حيثما أمكن، من أجل تفادي الازدواجية والتداخل، مع مراعاة الطابع المستقل لكل ولاية تشريعية؛
- ١٢ - تبرز الأهمية المستمرة لدور الأمين العام، عند تعيينه لممثليه ومبعوثيه الخاصين، في ضمان أعلى معايير الاستقامة والكفاءة والنزاهة والافتقار المهني؛
- ١٣ - تشدد على الطابع الحساس الذي تتسم به ولايات البعثات السياسية الخاصة، وتشير في هذا الصدد إلى الفقرة ٧ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة؛
- ١٤ - تشير إلى أنه يجوز للأمين العام أن يعين ممثلين ومبعوثين خاصين، وتلاحظ في هذا الصدد اعتزام الأمين العام التشاور بشكل مستمر مع الدول الأعضاء المعنية حول هذا الأمر؛
- ١٥ - تشير أيضا إلى دور الأمين العام بوصفه المسؤول الإداري الأول للمنظمة، وفقا لأحكام المادة ٩٧ من الميثاق؛
- ١٦ - تكرر التأكيد على أن تفويض السلطة من جانب الأمين العام ينبغي أن يكون لتيسير حسن إدارة المنظمة، وإن كانت تؤكد أن المسؤولية العامة عن إدارة المنظمة تقع على كاهل الأمين العام بوصفه المسؤول الإداري الأول؛

١٧ - **تكرر التأكيد أيضا** على أهمية تعزيز المساءلة في المنظمة وضمان خضوع الأمين العام لقدر أكبر من المساءلة أمام الدول الأعضاء لتحقيق أمور منها الفعالية والكفاءة في تنفيذ الولايات التشريعية واستعمال الموارد البشرية والمالية؛

١٨ - **تشير** إلى الرسالة المؤرخة ٧ آذار/مارس ٢٠٠٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لأنتيغوا وبربودا ولكوبا لدى الأمم المتحدة^(٣) والرسالة المؤرخة ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٨ الموجهة إلى الممثلين الدائمين لأنتيغوا وبربودا ولكوبا لدى الأمم المتحدة من الأمين العام^(٤)، وتؤكد ما جاء فيها من قلق شديد يساور بعض الدول الأعضاء^(٣)، وتطلب إلى الأمين العام أن يضمن الإلمام الكافي داخل إدارة الشؤون السياسية بالحالة السياسية لجميع المناطق والتقيد الدقيق بالمبادئ المكرسة في الميثاق؛

١٩ - **تطلب** إلى الأمين العام، في هذا الصدد، أن يضمن عند تقديم وثائق الميزانية في المستقبل استناد الأجزاء السردية إلى المعلومات الوقائية وحدها؛

٢٠ - **تؤكد** أهمية الدور الذي تقوم به إدارة الشؤون السياسية في توفير الإرشاد السياسي الملائم في سياق مشاركتها في الصناديق الاستمائية للأمم المتحدة التي تقدم الإدارة هذا الإرشاد إليها، وفقا للمبادئ المكرسة في الميثاق وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة؛

٢١ - **تؤيد** الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية^(٥)، رهنا بأحكام هذا القرار؛

٢٢ - **تشير** إلى الفقرة ٨ من الجزء الخامس من قرارها ٢٣٨/٦٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وتخطط علما بتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية^(٦)، وتؤكد أهمية تنفيذه بالكامل؛

٢٣ - **تشدد** على أهمية تكامل الجهد واتساق السياسات والفعالية في استعمال الموارد؛

٢٤ - **تكرر تأكيد طلبها** إلى الأمين العام أن يعالج المسائل العامة التي تعرقل حسن إدارة المنظمة، بما في ذلك أساليب العمل وإجراءاته، وتؤكد في هذا السياق أن التغيير الهيكلي ليس بديلا عن تحسين أساليب الإدارة؛

٢٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يحدد، كلما أمكن، الوسائل اللازمة لتحقيق المزيد من التكامل والتآزر بين إدارة الشؤون السياسية وغيرها من الإدارات والمكاتب التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة وكذلك الجهات الفاعلة الأخرى المعنية في منظومة الأمم المتحدة؛

٢٦ - **تؤكد** أهمية وضوح التسلسل الإداري والمساءلة بين البعثات السياسية الخاصة والمقر؛

- ٢٧ - تقرر إنشاء شعبة الشرق الأوسط وغرب آسيا وعدم القيام، في هذا الصدد، بتقسيمها إلى أقسام ووحدات، وتؤكد ضرورة استمرار الترتيب الحالي؛
- ٢٨ - تشير إلى جميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالحالة في الشرق الأوسط وبقضية فلسطين، وتلاحظ مسؤوليات شعبة الشرق الأوسط وغرب آسيا في هذا الصدد؛
- ٢٩ - تقرر أن تتكون شعبة آسيا والمحيط الهادئ من قسمين على النحو التالي:
- (أ) القسم الأول لشعبة آسيا والمحيط الهادئ (بلدان آسيا الوسطى وجنوب آسيا، وشمال شرق آسيا)؛
- (ب) القسم الثاني لشعبة آسيا والمحيط الهادئ (بلدان جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ)؛
- ٣٠ - تقرر أيضا أن تتألف شعبة الأمريكتين من أربعة أقسام على النحو التالي:
- (أ) أمريكا الشمالية؛
- (ب) أمريكا الوسطى؛
- (ج) منطقة البحر الكاريبي؛
- (د) أمريكا الجنوبية؛
- ٣١ - تؤكد أهمية أن تواصل إدارة الشؤون السياسية إيلاء الاهتمام الكافي للحالة في هايتي دعما لإدارة عمليات حفظ السلام، إلى جانب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وكيانات الأمم المتحدة الأخرى المعنية؛
- ٣٢ - تقرر أن تكون رئاسة قسم منطقة البحر الكاريبي برتبة ف-٥؛
- ٣٣ - تؤكد أهمية أن تواصل إدارة الشؤون السياسية إيلاء الاهتمام الكافي للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية؛
- ٣٤ - تقرر عدم إنشاء شعبة لدعم السياسات والشراكات والوساطة، وعدم الموافقة على إعادة تصنيف وظيفة مدير لتلك الشعبة من الرتبة مد-١ إلى الرتبة مد-٢، وتطلب إلى الأمين العام أن يعيد تقديم اقتراحاته آخذا في الاعتبار على نحو تام ولاية إدارة الشؤون السياسية كما نص عليها الإطار الاستراتيجي؛
- ٣٥ - تقرر أيضا عدم إنشاء وحدة لدعم البعثات السياسية الخاصة حتى تنظر الجمعية العامة في تقرير عن الطريقة التي تنتهجها إدارة الشؤون السياسية في تنظيم وإدارة البعثات السياسية الخاصة؛

٣٦ - تؤكد ضرورة أن ينظر الأمين العام في وضع الوجود الميداني الحالي لكيانات الأمم المتحدة المشاركة في تعزيز السلم والأمن، مع مراعاة ولاية كل منها، قبل اقتراح إنشاء مكاتب إقليمية؛

٣٧ - تشير إلى الفقرة ٢٣ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية^(٥)، وتؤكد أن إنشاء أي مكتب إقليمي للشؤون السياسية في المستقبل يستلزم موافقة جميع الدول الأعضاء المعنية المشمولة بالولاية ذات الصلة التي تقرها الهيئات التشريعية المختصة؛

٣٨ - تشجع الأمين العام على مواصلة إحاطة الدول الأعضاء علما بانتظام بالمسائل المتعلقة بعمل إدارة الشؤون السياسية ومواصلة ضمان التفاعل الملائم بين الإدارة والهيئات الرئيسية للمنظمة؛

٣٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يعهد إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بإجراء مراجعة للطريقة التي تنتهجها إدارة الشؤون السياسية في إدارة البعثات السياسية الخاصة، كمتابعة لتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وأن يقدم تقريرا عن هذه المراجعة إلى الجمعية العامة لتنظر فيه في الجزء الرئيسي من دورتها الرابعة والستين؛

٤٠ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا شاملا إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين عن فعالية وكفاءة الهيكل الجديد في تنفيذ الولايات وعن الإنجاز البرنامجي والتحسينات الحاصلة في عمليتي الإدارة والتنظيم والمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة؛

٤١ - تقرر إنشاء الوظائف الواردة في مرفق هذا القرار.

الجلسة العامة ٧٤

٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

المرفق

إدارة الشؤون السياسية: الوظائف التي ستنشأ في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

الوحدة التنظيمية	عدد الوظائف	الرتبة
مكتب الأمم المتحدة للاتصال	٣	١ ف-٥ و ١ ف-٣ و ١ ر م واحدة من مد-١ إلى مد-٢
مكتب وكيل الأمين العام	إعادة تصنيف نقل	واحدة من ف-٣ إلى ف-٤ واحدة من مد-٢ من شعبة الأمريكتين
مكتب مساعد الأمين العام (أفريقيا)	١	جديدة ١ ف-٤
الشعبة الأولى لأفريقيا	٨	جديدة ٣ ف-٤ و ٢ ف-٣ و ١ ف-٢ و ٢ خ ع (رأ)
الشعبة الثانية لأفريقيا	٦	جديدة ١ ف-٣ و ٤ ف-٢ و خ ع (رأ)
شعبة الشرق الأوسط وغرب آسيا	٥	جديدة ١ ف-٥ و ١ ف-٤ (العراق) و ٢ ف-٣ و ١ ف-٢
شعبة آسيا والمحيط الهادئ	٤	جديدة ٣ ف-٣ و ١ ف-٢
شعبة الأمريكتين	٣	جديدة نقل ١ ف-٥ و ٢ ف-٢ واحدة من مد-٢ إلى مكتب وكيل الأمين العام
شعبة أوروبا	١	جديدة إعادة تصنيف ١ ف-٤ (قبرص) واحدة من مد-١ إلى مد-٢
وحدة دعم الوساطة	٧	جديدة ١ ف-٤ و ٣ ف-٣ و ٢ ف-٢ و ١ خ ع (رأ)
شعبة المساعدة الانتخابية	٨	جديدة إعادة تصنيف ١ ف-٥ و ٣ ف-٤ و ٤ خ ع (رأ) واحدة من ف-٢ إلى ف-٣
شعبة شؤون مجلس الأمن	٢	جديدة ٢ ف-٢
المكتب التنفيذي	١	جديدة إعادة تصنيف ١ ف-٤ واحدة من ف-٥ إلى مد-١
المجموع	٤٩	٢ مد-٢ و ١ مد-١ و ٣ ف-٥ و ١٢ ف-٤ و ١٢ ف-٣ ٣ و ١٢ ف-٢ و ٨ خ ع (رأ) و ١ ر م

الاختصارات: خ ع (رأ)، الخدمة العامة (الرتب الأخرى)؛ ر م، الرتبة المحلية.